I. النظام الأنجلوسكسوني:

تعتبر إنجلترا هي مهد هذا النظام، وتأخذ بهذا النظام في الوقت الحالي كل من المملكة المتحدة البريطانية، والولايات المتحدة الأمريكية، ونيوزيلاندا واستراليا أو ما يعرف بـدول الكومن لو. وقد كانت إنجلترا تحت سيطرة عدة قبائل جرمانية من أشهرها الأنجل والسكسون، ولهذه القبائل قانون مستمد من الأعراف القبلية البدائية، وبالرغم من احتلال الرومان لإنجلترا لفترة أربعة قرون إلا أن القانون الروماني لم يترك أثراً في قانونها، فقد تطور النظام الأنجلوسكسوني تطوراً ذاتياً ولم يتأثر بالنظم القانونية الأخرى إلا بمقدار ضئيل، فقد كانت لها قوانين خاصة بها ورثتها من القبائل التي استعمرتها، ولهذا سمي هذا القانون بالأنجلوسكسوني. وقد مر القانون الانجليزي بعدة مراحل ساهمت في تظوره، يمكن تقسيمها كالتالي:

- **مرحلة ما قبل ا لغزو النورماندي** وهو الغزو القادم من فرنسا، حيث كانت إنجلترا تخضع لنظام ملكي كان يلعب فيه الملوك هم من يصدر القوانين ويطبقها قضاة يشكلون مجالس الاحرار ومجالس الاسياد.

1. **مرحلة ما بعد الغزو النورماندي** في سنة 1066 م، إذ قام الملك "غيوم الغازي" وكان يسمى ايضا بالفاتح بعد غزوه لانجلترا بإلغاء القانون الإنجلوسكسوني، ووضع نظام حكم اقطاعي مركز بيد الملك، وأول ما قام به الملك "غيوم" هو تشكيل مجلس مكون من عدة قضاة للفصل في المنازعات التي تتعلق بالأمن وسلامة الدولة، من العصيان والاعتداء على العقارات باعتبارها أصبحت ملكا للملك، وكانت هذه المحاكم تنتقل إلى أماكن تواجد الخصومة وتعقد جلستها بحضور الملك، وبعد اتساع اختصاصات الملك في تسيير شؤون المملكة عين قضاة للمحكمة الملكية للفصل في المنازعات.ثم أنشأ القضاة الملكيون المتنقلون سوابق قضائية موحدة في انجلترا.

وما يميز قانون "الكومن لو" أنه عبارة عن قواعد قانونية إجرائية، ولم يكن القضاة الملكيون مقيدون بضوابط بل كانت لهم السلطة التقديرية، وكامل الحرية في استخدام الأعراف المحلية والقضاء بم بادئ العدل ، وبما يتجاوب مع ضمير الملك الذي يفترض فيه أنه لا يظلم ولا يخطئ، واستقرت هذه المحاكم خلال القرن 13 في لندن واشتهرت باسم

"ويست مانستر" ونتج عن ذلك مجموعة من القواعد القانونية التي شكلت قواعد قانون " الكومن لو".

و ظل الملك محتفظا بحق القضاء بما يخالف محاكم" الكومن لو" فكان الأفراد يلجأون إلى الملك ليقضي لهم من جديد في حالة عدم اقتناعهم بأحكام محاكم الكومن لو، التي لم تكن لها السلطة الكافية لجبر الأطراف على تقديم الأدلة أو إحضار الشهود، ولا تملك القدرة على إعطاء أحكامها الصيغة التنفيذية، هذا ما أدى إلى ظهور محاكم أخرى سميت" بمحاكم المستشار" والتي كانت تقضي بمبادئ العدالة، وقد كان يرأسها مستشار الملك، الذي كان له الفضل في خلق قواعد قانونية جديدة إلى جانب قواعد الكومن لو، والتي اتسمت ببساطة إجراءاتها، ومصداقية وفعالية أحكامها في فض النزاع.

غير أن هذه الازدواجية في القضاء لم تكن منظمة، وكانت الأحكام تصدر متناقضة. وأدى ازدهار" محاكم المستشار" خلال القرن 16 الى خلاف بينها وبين محاكم الكومن لو. إذ أصبحت محاكم المستشار هيئة قضائية لها صلاحيات واسعة للنظر في القضايا الأمر الذي أدى إلى تدخل الملك سنة 1621 م، من أجل الحد من الصراع بين الهيئات القضائية، وتم دمجهما والقضاء على ازدواجية المحاكم، كما وحدت الإجراءات لتحقيق الموائمة.

2. بلورة القانون الانجليزي المعاصر

شهدت سنتي 1832-1833 المصادقة على عدة قوانين لإصلاح القضاء، والتي عدلت الإجراءات لقضائية المعمول بها في السابق، فتم تحرير الدعاوى من الإطار المكتوب وتخفيف الشكليات السابقة، كما تم بين 1973 إلى 1875 تبسيط الإجراءات القضائية، وأصبحت المحاكم الملكية محاكم استثنائية تختص بالمسائل المتصلة بالقانون العام المشترك، كما تم إلغاء ازدواجية الإجراءات القضائية (مجلس المستشارين ومجلس ويست مينيستر).

وبقي القانون الانجليزي عرفيا إلى غاية 1907 أين تم نشره في شكل موسوعات قانونية.

لكن لايستند نظام الحكم على دستور مكتوب بل يقوم على اعراف عريقة، ويتالف هذا النظام من المؤسسات التالية :

أ. **مؤسسة التاج:** يعتبر نظام الحكم في بريطانيا نظاما ملكيا برلمانيا، وعلاقة التاج بالبرلمان هي علاقة وجودية حيث يعتبر الدستور البريطاني العرفي ان وجود

البرلمان يتوقف على ممارسة التاج ويعد الملك "شارلز حاليا" الرئيس الدنيوي للكنيسة الرسمية، يسن البرلمان القوانين لكن تعتبر موافقة التاج شرطا لسريان التشريع لكن لا يمكن للتاج الاعتراض على القوانين.

ب. مؤسسة البرلمان: يعد البرلمان السلطة التشريعية الأسمى في بريطانيا ويتكون من ثلاث هيئات هي التاج ومجلس اللوردات ومجلس العموم المنتخب.

2. مصادر القانون الانجليزي:

يعتمد القانون الانجليزي على ثلاث مصادر تتمثل في السابقة القضائية، التشريع ، والعرف.

أ. **السابقة القضائية:** بخلاف الحال في التشريعات اللاتينية، لم يهتم الانجليز بالفقه والعرف، باعتبار أن القانون الانجليزي هو قانون قضائي بالدرجة الأولى، قائم على الأحكام الصادرة من المحاكم بكافة أنواعها، وتحتل الأحكام القضائية مكانة أساسية في هذا النظام. وتحرص المحاكم على استخلاص قواعد قانونية واضحة من السوابق القضائية ويجب الأخذ بعدة مبادئ أساسية:

- احترام القواعد القانونية التي صاغها القضاء.
- فعلى القاضي أن يتقيد بالأحكام السابقة الصادرة عن محكمة أعلى درجة، التي تعد سوابق قضائية وهي ملزمة وآمرة، أما أحكام المحاكم الأخرى فليس لها سوى قيمة استئنائية، غير ملزمة، ولكنها ذات قيمة جديرة بالاحترام.
- تصدر الأحكام القضائية في شكل منطوق مطول دون التقيد بتقديم الأسباب والمبررات على الحكم الصادر، ويصبح الحكم بمثابة قاعدة قانونية.

ب. التشريع:

لا يوجد دستور مكتوب في انجلترا، وبالتالي فإن مسألة دستورية القوانين لا تثور، بخلاف الحال في فرنسا .إلا أنه في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 ، تشكلت قناعة لدى الانجليز مفادها أن عصرنة المجتمع وتحسين القانون لا يمكن أن يتم إلا عن طريق التشريع، إذ أصبح للبرلمان الانجليزي سلطة إصدار التشريع، وقد زاد الاهتمام بالمجال التشريعي. كما أن القانون الانجليزي لا يعرف نظام الجريدة الرسمية، الذي يحتل أهمية واسعة في النظام اللاتيني.

ج. العرف:

يحتل العرف مكانة ثانوية، إلا أنه يحتل مكانة تفوق بكثير تلك المخصصة للتشريع، إذ أن العرف هو جوهر وأساس القانون الانجليزي، بل هو الطابع المميز له، ولا يؤخذ بالعرف إلا إذا كان مستمرا ومؤكدا.

1. النظام القضائي الانجليزي:

يشتمل القضاء الانجليزي على نوعين من الهيئات القضائية؛ محاكم عليا ومحاكم دنيا.

أ. **لمحاكم العلياSupreme Court of Judicature** تمارس السلطات الحقيقية القضائية والإدارية ، وتتكون المحاكم العليا من:

المحكمة العليا للعدالةHigh court of justice تتكون من سبعين قاضيا، وتعقد جلساتها في لندن، وتنظر في جميع الطعون المقدمة ضد القرارات و الأحكام القضائية الصادرة عن محاكم أول درجة وثاني درجة، كما تختص بالنظر في الدعوى كأول درجة على حسب نوع النزاع وتضم ثلاثة أقسام تتمثل في:

- قسم مقعد الملكة Queen's Bench Division - ، ويرأسه اللورد رئيس العدالة.
- قسم المستشار Chancery Division - ويرأسه نائب المستشار.
- قسم العائلة Family Division - الذي يختص بالمنازعات الأسرية.

محكمة التاج Crown Court أنشأت هذه المحكمة سنة 1971 ، تختص بالنظر في المواد الجزائية، ويترأسها قاضي واحد، أما في حالة إدعاء المتهم أنه بريء وغير مذنب، يتم حضور هيئة من المحلفين الشعبيين.

محكمة الاستئنافCourt of Appeal تعد كدرجة ثانية في التقاضي،حيث تنظر في الاستئناف المرفوع إليها من المحاكم الدنيا، ومحكمة العدل العليا، وتتكون جلسة الحكم من ثلاث قضاة، تتخذ القرارات بالأغلبية المطلقة، وإذا لم تتحقق الأغلبية يرفض الإستئناف.

غرفة اللوردات House of lords يختص مجلس اللوردات بالفصل في الطعون المرفوعة إليه ضد الأحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف، وفي حالات استثنائية ضد الأحكام الصادرة عن محكمة العدل العليا، ومحكمة التاج، وتفصل في هذه الطعون لجنة مشكلة من 11عضوا من اللوردات الذين مارسو عملا قانونيا، كالمحاماة أو القضاء. ويبدي كل منهم

رأيه بطريقة مستقلة، ويرفض الطعن إذا لم تتفق الأغلبية، أما في حالة قبوله يتم الفصل في الطعن من حيث الوقائع والقانون.

ب. المحاكم الدنيا

إن هذه المحاكم متنوعة، وتتميز بميزات خاصة تجعلها تختلف عن النظم القانونية الأخرى وتنقسم إلى نوعين من الهيئات القضائية:

المحاكم المدنية و التجارية County Courts تتمتع باختصاصات واسعة خاصة في المنازعات ذات الطابع المدني، ويشترط في القضايا المعروضة أمامها أن لا تتجاوز مبالغ معينة.

المحاكم الجزائيةCriminal court تختص بالنظر في القضايا الجنائية ، واختصاصها يتحدد وفق خطورة الجريمة المرتكبة، ويتكفل بالفصل في النزاع مواطنين عاديين من الشخصيات المرموقة يطلق عليهم اسم قضاة السلام المتطوعون، وعددهم عشرون ألف، يعينهم وزير العدل مدى الحياة، ويساعدهم سكرتير لديه تكوين قانوني، ويكون عملهم محصورا في المحاكم المتواجدة في القرى ، والمدن الصغيرة، ويجب أن لا تتجاوز الإدانة ستة أشهر. أما الجرائم الخطيرة فتعرض أمام محكمة التاج.

وبذلك فإن القضاء الانجليزي يعرف نظاما واحدا ، فتخضع الإدارة في منازعاته للقضاء العادي مثلها مثل الأشخاص.